



## الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف تحسن النظرة المستقبلية لتصنيفات بنك فيصل الإسلامي وتعزز درجة حوكمة الشركات ضمن منهجها الإسلامي

المنامة ، 16 ابريل 2020 - أكدت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف (IIRA) تصنيفات بنك فيصل الإسلامي على النطاق الوطني بدرجة 'BBB-(sd)/A3 (sd)'، الذي منحه مسبقاً في فبراير 2019. تمثل التصنيفات قدرة البنك على السداد بالعملة المحلية في السياق الوطني، والعوامل المؤثرة على القيود الناشئة عن البيئة التشغيلية للبنك التي تتسم ارتفاع التضخم، واستمرار الضغط على الحساب الخارجي وبالتالي على العملة المحلية. تم ترقية النظرة المستقبلية للتصنيفات الممنوحة إلى "إيجابية"، نظراً لأن البنك تمكن البنك من الحفاظ على نمو حجمه الصحي على الرغم من بيئة العمل الصعبة ونسبة الأصول بالعملة الأجنبية المنخفضة نسبياً والتي تجعله أقل عرضة لمخاطر جودة الأصول المتوقعة الناشئة عن الاستهلاك الملحوظ للجنيه السوداني. كما انها تؤثر على الآثار الائتمانية الإيجابية للتدابير المتعلقة بإدارة الشركات.

بدأ بنك فيصل الإسلامي عملياته في عام 1977، ويمتلك حصة سوقية تبلغ 14.6٪ كما في ديسمبر 2018. يضم المساهمون في البنك مجموعة سعودية، تمتلك حصة مباشرة وغير مباشرة تبلغ 35٪، وما يفوق 78٪ من الأسهم مملوكة من قبل جهات أجنبية، في حين أن الملكية المتبقية مملوكة محلياً.

يعكس مزيج أصول البنك اتجاهات القطاع العامة؛ ومع ذلك، تتركز محفظة التمويل بشكل أساسي على تمويل الجهات الحكومية والتمويل بموجب ضمان حكومي. حافظ البنك على مستويات اضمحلال منخفضة نسبياً مع ضمانات قوية، على الرغم من أن تغطية المخصصات متواضعة نسبياً.

تدهورت مؤشرات الرسمة للبنك مؤخراً نظراً للنمو القوي في الأصول المرجحة بالمخاطر. اعتباراً من سبتمبر 2019، انخفض معدل كفاية رأس المال للبنك إلى 11٪ وهو أقل من الحد الأدنى التنظيمي البالغ 12٪. من منظور الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، إن مستويات الرسمة متوترة وتستدعي التعزيز، خاصة بالنظر إلى البيئة التشغيلية الصعبة ووجود تمويلات كبيرة تتجاوز حد المدين الواحد.

ارتفع صافي أرباح البنك بأكثر من الضعف في عام 2018 بشكل رئيسي بسبب المكاسب غير المتكررة غير النقدية الناتجة من إعادة تقييم العملات الأجنبية. في عام 2019، سجل البنك انخفاضاً في الأرباح قبل الضرائب حيث تددت مكاسب تقييم العملات الأجنبية وتراجعت هوامش الدخل بشكل حاد. لم يكن دخل الرسوم المتزايد قادراً على تعويض هوامش الدخل الضعيفة؛ وبالتالي، تقلص العائد على متوسط الأصول بشكل ملحوظ بالقيمة الاسمية مع تحسنه على أساس معدل.

تم تعديل درجة البنك الائتمانية لتصل إلى نطاق "66-70" من "61-65" سابقاً وتعكس كفاية المعايير الائتمانية الكافية حيث يتم تعريف وحماية مختلف حقوق أصحاب المصلحة بشكل مناسب. تماشياً مع اتجاهات القطاع المحلي، يعتبر تكوين مجلس إدارة البنك غير متوافق مع أفضل الممارسات الدولية خاصة فيما يتعلق بالتمثيل المستقل في المجلس، على الرغم من توافقه مع اللوائح المحلية. ينعكس هذا أيضاً على لجان المجلس وإطار عمل الرقابة على البنك. ومع ذلك، فقد لاحظنا إنشاء لجنتين جديدتين على مستوى المجلس، وهما لجنة الترشيحات، المكافآت والحوافز ولجنة الحوكمة والامتثال، مما تعد خطوة إيجابية.

على صعيد الحوكمة الشرعية، لم تكن هناك تغييرات رئيسية منذ مراجعتنا السابقة. يتم دعم إطار عمل الحوكمة الشرعية للبنك من خلال وجود هيئة رقابية شرعية مركزية. يمكن تعزيز إطار عمل الحوكمة الشرعية من خلال تعزيز عدد وظائف التدقيق الشرعي وفصل وظيفتي التدقيق والمراجعة الشرعية. علاوة على ذلك، تعتبر الإفصاحات المتعلقة بالشرعية ضعيفة إلى حد ما.

لمزيد من المعلومات حول هذا التصنيف، يرجى الاتصال بنا على [iira@iirating.com](mailto:iira@iirating.com).